النقذالمعجمي عنذالمحذثين

د.هادي شندوخ
كلية الاداب – قسم اللغة العربية

بســم الله الرحمن الرحيم

لم يكن باب النقد جديدا في في الفكر اللغوي عند العرب، فقد نشأ ملازما لبدايات اللغة ، وسيلة للتقويم والبناء ،وهدفا للوصول الى التكامل اللغوي ، لاسيما وان العناية باللغة عند العرب أخذت طابعا مقدسا يدفع ابنائها الى الحرص والتفاني بخدمتها .

من هنا كان الجهد المعجمي الضخم الذي بذل بتنوع مسوغاته واهدافه ،عرضة للنقد والمآخذ على ايدي اللغويين انفسهم ، والدليل على ذلك ماظهر في اشارات اللاحق للسابق ، فابن دريد يشكل على الخليل ، والازهري يهذب معجمه من هنات الذين سبقوه ، والجوهري لايرتضي غير الصحيح في معجمه وهكذا. ولعل التدقيق في اسماء المعجمات يفرز بوضوح ذلك التوجه النقدي السائد في هذا الميدان.

واعتقد ان هذا التحرك النقدي له مايبرره ، فسعة اللغة العربية وتعدد مفرداتها ، صحيحها ومهملها ، غريبها ونادرها، ابرز ذلك النقص في عمل المعجميين ، فمن الصعوبة بمكان الاحاطة بكل ماقالته العرب ، ولله در الشافعي حينما قال : ((لسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرُها ألفاظاً؛ ولا نعلمُ أن يحيط بجميع عِلْمِه إنسان غير نبيّ))(١) ، اما العامل الاخر في سبب هذا التحرك هو البحث عن المنهج التيسيري في العرض والتحليل ، لذا نرى التغير في المنهج بين واحد وآ خر او استدراك عمل السابق بالايجاز والاقتصار على ماصح في كلام العرب وغير ذلك .

ولم يقف النقد والتقويم عند القدماء وملاحظهم ، بل اخذ ذلك الجهد مداه عند المحدثين سعيا في خلق المعجم الميسر المتكامل ، فكان ان تنوعت المعاجم بتنوع الاهداف التي تسعى اليها، فمنهم من سار في فلك السابقين واخذ على عاتقه عرض المعجم القديم ومفاتشته ، من اجل البناء والتقويم ، وآخر قام بتصنيف جديد يتلافى ماوقع فيه القدماء عرضا ومنهجا وتحليلا .

من هذا وذاك حاول الباحث جمع شتات ذلك النقد مااستطاع الى ذلك سبيلا ، وباطار محدد يقتصر على المعجمات اللفظية القديمة ، عامدا الى تصنيف ذلك النقد وتبويبه في مداخل عامة ، يُنطلق من خلالها في الشرح والتحليل ، مبرزا تلك الامور بالتأصيل النظري ،في اغلب المواضع لاستيفاء التطبيقات حقها في ما كتب من دراسات عن النقد في المعجم العربي . فضلا عن ذلك لايعني هذا النقد شمولية المعاجم العربية ،فالواقع ان بعضا منها سلمت من هذه المآخذ ،لاسيما المتاخرة منها او بالاحرى اصحاب المدرسة الثانية والثالثة وان كانت هناك بعض الفلتات في الشرح والعرض.

لذا فأن قوام البحث يرتكز على محاور ثلاثة ، الاول :اضطراب المنهج ، اظهرت فيه جملة عوامل قادت اليه ،كتراكم المفردات ، ومعيار الجمع، واغفال الدلالة .والثاني :قضية المبنى والمعنى ، ولكل منهما متعلقات ، ففيما يخص المبنى ، اشرت الى مآخذ المعجم في الشكل والنطق والرسم والوزن ، اما المعنى ، فقد ركزت على الابهام وقصور العبارة ،اللذين من شانهما ان يحدثا شرخا في بيان المقصود من العرض. والثالث:الانفصال اللغوي، ويعنى بأظهار عدم الترابط بين المعجم والمستويات اللغوية الاخرى في عمل المعجميين .وصولا الى الهوامش والخاتمة ثم مظان البحث.

هذا والقول لم يكتمل ،فكل ماذكر من شذرات نقد او توجيه لاتقلل من المنجز الابداعي الذي قدمه علماؤنا في صناعة المعجم ، فهو بحق يعد مفخرة للعرب بما فيه من ارث حضاري كبير وسجل حافل بالمآثر والمناقب والعمق والاصالة .

حينما شُرّع البحث في المعجم العربي ، وظهرت مدارس متنوعة في ذلك العمل ، ظهرت بعض الهنات والمآخذ في عمل المعجميين اتسمت بشكل عام في امور تبدو ظاهرة ، الا انها تحتاج الى مزيد من الدقة والتتبع في استخراج مكنوناتها .
لعلّ اهمها:

(١) اضطراب المنهج : اذاكان هدف المعجم هو جمع الكلمات لغرض الابلاغ والتواصل ، فان المنهج يكون المنطلق الاساس في تلك العملية الابلاغية ،كونه الطريقة التي تبين الحظوة عند المتلقي في الاقبال او الادبار عن تحصيل تلك المعرفة الكلامية المخزونة بين دفتي المعجم .

وعلى جلالة ماقدمه اصحاب المعجمات من جهود مضنية في الجمع والشرح والتوضيح لم يخلو عملهم من الهنات والمآخذ ، التي اربكت بعض المعاجم، وادخلتها في دائرة من الاجترار والحشو،وهو ملحظ لايقلل من العمل الابداعي العربي في المنجز اللغوي الكبير المتمثل بصناعة المعجم .

ولعل اولى تلك المآخذ في دائرة اضطراب المنهج:

(١) تراكم المفردات : وهذا التراكم له منافذه واشكاله التي اتخمت المعجم بوافر من الفيض الذي لاطائل تحته ، من ذلك المتبقي من اللغات السامية القديمة ، اذ ذكر الكثير من هذه الالفاظ في متن المعجم دون الاشارة اليها على الرغم من انها مرادفة لمفردات كثيرة عند العرب، يقول الدكتور عبد الواحد وافي : ((قد انتقل الى اللغة العربية من اخواتها الساميات وغيرها مفردات كثيرة كان لها نظائر في متنها الاصلي ، فقد ظهر لكثير من المحققين ان معظم الكلمات العربية الدالة على مظاهر الحياة الحضرية ومااليها من الامور التي لم تكن مألوفة في البيئة العربية الاولى ، ومعظم الكلمات المتعلقة بمنتجات الصناعة وشؤون التفكير الفلسفي ، والمتصلة بما وراء الطبيعة ، ظهر لهم ان معظم هذه الكلمات وما اليها قد انتقلت الى العربية من الارامية مثل (شيطان،سكين ،سارية) ويبدو هذا التاثر في اوضح صوره في اللهجات العربية البائدة))(٢).وهذا بطبيعته اضاف الفاظا جديدة لم تكن العربية بحاجة اليها ، لوجود مايسد مسدها في الاستعمال ، ولااعتقد ان هذا الزحف من الالفاظ نحو العربية يقف عند الارامية فقط او في اللهجات العربية البائدة حسب كما يقول الدكتو وافي ، بل تتشترك مجموعة من اللغات السامية القديمة في ابراز ذلك الاثر اللغوي في العربية ، يقول الآمدي : ((ان الذي وقفنا عليه وعلمناه يقينا ، ان السريانية والعبرانية والعربية واحدة تبدلت بتبدل مساكن اهلها، فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية ايقن ان اختلافها انما هو من نحو تبديل الفاظ الناس على طول الازمان ،واختلاف البلدان ومجاورة الامم وانها لغة واحدة في الاصل)) (٣)، وهذا يعني تدرج الفاظها الى العربية ، الى الحد لم يفصح فيه عن مساواتها ببعض الفاظ العربية او دلالتها على معنى واحد .

ولتداخل اللهجات دور رئيس في استفحال مفردات المعجم ، يقول ابن جني : ((وكلما كثرت الالفاظ على المعنى الواحد كان ذلك اولى بان يكون لغات لجماعات اجتمعت لانسان واحد من هنا وهناك)) (٤) ، وهذه الكثرة من الالفاظ فيها دلالة واضحة على تضخم المعجم ومن ثم حشوه بهذا التنوع اللهجي ، اما كيفية حصول هذا التداخل ومن ثم التضخم فهو ناتج عن ((طول احتكاك لغة قريش باللهجات العربية الاخرى فقد نقل اليها طائفة كبيرة من مفردات هذه اللهجات ولم تقف لغة قريش في اقتباسها هذا عند الامور التي كانت التي تعوزها ، بل انتقل اليها كذلك من هذه اللهجات كثير من المفردات والصيغ ،التي لم تكن في حاجة اليها لوجود نظائرها في متنها الاصلي ، فعززت من جراء ذلك مفرداتها وكثرة المترادفات في الاسماء والاوصاف والصيغ ، واصبحت الحالة التي انتهت اليها اشبه شيء ببحيرة امتزج بمياهها الاصلية ،مياه اخرى انحدرت اليها من جداول كثيرة))(٥). وماذكر في المصنفات اللغوية القديمة من وجود الف اسم للحجر او سبعين اسما للاسد ومائة اسم للافعى وستين للعسل دليل على اكتناز المعجم بظاهرة التراكم اللفظي.

اما التكرار فيشكل ملحظا اضافيا يندرج مع العوامل الاخرى للاشارة على تضخم المعجم ، واثقاله بلا مبرر ، فقد درج اصحاب المعاجم اعتماد مبدأ الاخذ من السابق الى درجة اغفال التصريح في بعض الاحيان عن المأخوذ ، فضلا عن عدم الاضافة في شرح المادة المنقولة أي يكتفى بنقلها كما هي .وهذا من المؤاخذات او العيوب في المعجم .

والى هذا ذهب بعض الدارسين : ((انه مما يعيب المؤلفات المعجمية ضخامة المادة لكثرة التكرار ، وهذا يرجع الى ان كثرة المؤلفات يعتمد بعضها على بعض في الاخذ والاستقصاء ، فاذا نظرنا مثلا الى لسان العرب نجده قد اعتمد على الصحاح للجوهري ،والتهذيب للازهري والمحكم لابن سيدة وكل واحد من هذه الثلاثة قد اعتمد على مؤلفات تكررت عند كل منها ، فكتب الاصمعي وابي عبيدة وغريب القران والحديث كانت مصدرا اساسيا اعتمد عليه جميع المعجميين ومن ثم جاءت المادة الضخمة في لسان العرب))(٦). ولسان العرب مثالا واحدا على ذلك ، بل ان المتتبع يلحظ ذلك بوضوح في اغلب المعاجم.

وليس بعيدا استعمال المهجور وشيوع التصحيف والتحريف في كثير من المفردات التي تداولها اصحاب المعاجم ، عن نشوء ظاهرة التراكم الذي اشرنا اليه .((فجامعي المعاجم لشدة حرصهم على تسجيل كل شيء دونوا كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال ومستبدلا بها مفردات اخرى ، فكثرت من جراء ذلك في المعجمات مفردات اللغة ومترادفاتها)) (٧) . وان صرح الخليل في معجمه عنها بانها من المهمل الذي لم تستعمله العرب ، الا اننا نجد الكثير من الغريب المهمل الذي لم يؤيد بشاهد في المعجمات العربية، قد ذكر في هذه المصنفات ،ادى في النهاية الى تزايد عدد المفردات فيها .

واما شيوع التصحيف والتحريف فهو ظاهرة بارزة سببها عدم وجود الاعجام والشكل والضبط في الكتابة القديمة فقد ادى ذلك في بعض الاحيان الى ان تقرأ الكلمة الواحدة باكثر من طريقة فتؤدي الى اكثر من معنى (٨) . واحيانا لايختلف المعنى ، لانها كلمة واحدة قد تعاورها النسخ والتحريف من حال الى آخر. وقد لايكون الاعجام والشكل سببا في نشوء هذه المشكلة ، اذ قد يكون انتفاء السماع أي عدم حصوله سببا في هذا ، قال السيوطي : ((ولعل التصحيف هو ان يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب))(٩) ، والشاهد على ذلك ماروي في الصحاح ،((قال الاصمعي كنت في مجلس شعبه فروى الحديث فقال تسمعون جرش طير اهل الجنة بالشين ،فقلت جرس فنظر الي وقال خذوها منه فانه اعلم بهذا منا))(١٠).

وللاصطناع أي ابتداع أمثلة من غير ماهو مستعمل شأن في ازدياد عدد المفردات في المعجم ، اذ نصت بعض المصادر على هذه الحقيقة ، فقد ذُكر ان ابن دريد كان قد اصطنع امثلة كثيرة من غير لغة العرب ، كما اصطنع شواهد مفتعلة ذهنية وليس لها وجود في الواقع ، نص على ذلك الازهري (١١) وقد يكون الهدف من هذا الرغبة في التحذلق او التكسب المادي السريع او التباهي بالالمام بكل ماهو غريب (١٢) .

وهذا مما رفضه بعض الدارسين : ((وفساد هذا الرأي لايحتاج الى بيان فلهجات المحادثة في جميع الامم تقتصر في العادة على الضروري وتنفر من الكمالي)) (١٣) ، ويبدو هذا الرأي غير مقنع للقارئ ، اذ ليس كل مافي المعجم هو قابل للمحادثة والتواصل ، لان كثير من المفردات مشكوك في معناها قد جمعت او وضعت من اجل الاستدراك او الرغبة في التميز اولا ، فضلا عن انه لايوجد دليل لرفض الافتعال في صنع الشواهد ، لاسيما وهذه القضية لها شواهدها في المجال اللغوي كالشواهد المجهولة القائل او المفتعلة في الدرس النحوي ثانيا. وهي بطبيعتها مرهونة بعوامل قد تكون ذاتية او سياسية او اجتماعية، ومع تلك الامور فقد ثبت((ان بعض الاشعار التي اخذوا عنها قد ثبت فيما بعد انها موضوعة ، فلا يبعد ان يكون بعض مفرداتها من اختراع الواضعين))(١٤) .وهذا يؤيد ماقلناه ويدفع الى التراكم بعينه .

(٢) معيار الجمع : حينما عكف اللغويون الاوائل على وضع قواعد اللغة ، اسسوا لذلك مجموعة من الامور لايمكن تخطيها لدوافع قد تكون دينية او قومية او غير ذلك ، من تلك القواعد حدود الزمان والمكان والقبيلة ، فمن حيث المعيار الزمني لم يتجاوز الاستشهاد عصر ابن هرمة ، لغلبة الوافد او الدخيل بعد هذه الفترة في اللغة ، فحفاظا على هوية العربية ابعد ذلك الاستشهاد وقيد بضرورة الالتزام بهذه الحدود الزمنية ، اما حدود المكان فقد نص جمع من اللغويين على وجوب الابتعاد عن الاخذ من القبائل التي جاورت الروم او فارس اوغيرها لفساد السنتها وابتعادها عن فصاحة العربية ونقاءها ، وفيما يخص القبائل التي يعتد بلغتها فقد أُخذ عن قبائل محددة وهي ست اتفق على فصاحتها وصفاء السنتها وحفاظها على اللغة الاصلية التي لم يدخلها لحن او شابها ذم او غير ذلك .

هذه المقاييس بمجملها تم اعتمادها في المعجم العربي وروعي التقيد بها ،كونها هي الموصلة الى اللغة الفصحى التي ينبغي استعمالها دون غيرها ، وعليه فقد التزم اغلب اللغويين هذه المعايير ولم يخرج احد عنها الا ماندر كالزمخشري في الاساس . وهو منهج لم يسلم من المزالق التي يمكن ان توجه اليه فهذا المعيار يجعل من اللغة ((وكانها قد كملت ونضجت في هذا العصر ولم تحتج الى زيادة وتكملة ، فكان لهذا جانب سلبي يتمثل في اقتصارهم على قبائل معينة لدرجة فصاحتها في زمن معين ، فتركوا بذلك المعرب والمولد ولغة مابعد عصر الاحتجاج))(١٥).

ولعل لهذا المنهج دوافعه عند اللغويين فتصريحهم بان الهدف من ذلك هو الحفاظ على لغة القرآن وصونها من المولد والدخيل ، لايمنع من النقد والتوجيه ، فالتشدد بتلك المعايير (الزمان والمكان والقبيلة) ، ضيّق من افق اللغة وسعة استعمالها ، فضلا عن فقدان الشواهد التي يمكن ان يستدل بها على معنى مبهم ، او اثبات حجة ما. وعلى الرغم من تلك المعايير فلم يسلم هذا المنهج من اختراق لحدود الزمان او المكان او القبيلة ((فقد اندس في معجماتهم كثير من المفردات المولدة وبعض الكلمات المشكوك في عربيتها وحرفت فيها كلمات كثيرة عن اوضاعها الصحيحة))
(١٦). وهي مآخذ تتعلق بجوانب اخرى لها اثرها في ضياع التطور الدلالي للكلمة وهذا ماسيلحظ في اغفال الدلالة.

(٣) اغفال الدلالة: يمكن القول ان ماتقدم من اشارات نقدية له افراز واضح في غياب الدلالة وهي المحصلة النهائية المبتغاة من الشرح او التعليق على المفردة من اصحاب المعاجم ، فالوقوف على ماجمعه الرعيل الاول والاكتفاء بالتعليق على هذا الجمع او الاستدراك على مافاته او العرض بتبويب جديد لايسعف في الوقوف على التطور الدلالي للمفردة ،من حيث الصوت او البنية او الدلالة والاسلوب ، اذ لم يحاول احد المؤلفين في المعاجم في القرن الرابع او الخامس الهجري مثلا ان يبين لنا تطور معنى الكلمة التي جمعها من قبله احد علماء القرن الثالث الهجري وبعبارة اخرى لم يبين لنا المعنى الذي كان يفهم من الكلمة في عصره (١٧)، واذا تجاوزنا هذا المأخذ الى امر آخر هو ان اعداد المعجم بطبيعته يحتاج الى وقت واسع ليكتمل قد يمتد الى سنوات احيانا ، واثناء ذلك غالبا ما تتغير كثير من دلالات بعض الكلمات (١٨). فتحتاج الى ايضاح او بيان دون تجاهل الاصل الذي انفتقت عنه هذه المعاني الثانوية.

وهناك امر آخر له آثاره في تحقق ذلك الاغفال ، هو ((عدم الافادة من اللغات السامية فمعرفتها ذات فائدة في مقارنة العربية باخواتها الساميات كالعبرية والارامية والحبشية وممن الممكن ان تفيد هذه المقارنات في القاء الضوء على الدلالات المركزية والدلالات الهامشية لهذه اللفظة او تلك والفصل في قضية المعرب والمولد والدخيل وغيرها من المصطلحات التي تمتلئ بها معاجمنا العربية دون تحديد واضح لتلك المصطلحات))
(١٩).

(٢) المبنى والمعنى : وهما ركيزتان مترابطتان في انتاج الدلالة المرادة من الكلام ، بدونهما لاتتحصل أي افادة بين المنشيئ والمتلقي ، بل اكثر من ذلك فقد يفقد الكلام معناه ما لم تتوفر شروط انتاجه بصواب هذين الركنين .

عول المعجميون كثيرا في منجزهم على الاهتمام بالمبنى والمعنى ، سواء بافراد مصنفات خاصة تتحدث عن معاجم الابنية ،او بث موضحات المعنى بالشواهد والادلة . وهذا لايعني تكامل ماطرحوه ، فالمتتبع والفاحص لما نثر في بطون المعاجم يتصيد الكثير من المآخذ التي انفلتت عن اصحابها في صنيعهم هذا . فمن حيث المبنى يلحظ بعض المزالق مايلي اهمها :

. الشكل : ذهب كثير من الدارسين الى ان الشكل أي (ضبط الكلمة بالحركات) كان من المفاصل المهمة في الذهن اللغوي ، فعليه قامت ضرورة حفظ العربية من اللحن ، ومنه انبثقت الحركة الجدلية بين الشعراء والنحويين ، وعليه تاسست مقاصد التعبير والبيان ، ولاشك في ذلك اذ ان النحو برمته يقوم في معانيه على الاسس الشكلية التي يفرضها المبنى لذا فان تلافيه او عدم الاكتراث به عند بعض المعجميين يثير لبسا وموجة من النقد والاشكال .((فالحركة في الكتاب اللغوي ، ولاسيما المعجم من الضرورات))(٢٠) ، لان فقدان هذه الحركات يؤدي الى الغاء الفروق بين مبنى وآخر من جانب وضياع المعنى من جانب آخر ، فضلا عن غياب البعد الصوابي للناطق بهذه الكلمة او تلك . او حتى التوجيه النحوي في بعض موارده .

. النطق : وهذا ايضا يعد من المآخذ على عمل بعض المعجميين ، اذ لاتذكر صورة لفظ الكلمة ومن ثم لاتعرف هل هي اسم واي نوع منه ام فعل او غير ذلك ، فالتصريح بلفظها او بما على شكلها ييسر في فهم التلفظ الصحيح اولا ويساعد على معرفة المعنى ثانيا ، وهو مما غاب في كثير من الالفاظ ، لاسيما ان بعض الحروف لاتنطق (كالواو) في عمرو والحروف التي لاتكتب كواو المد في داود والحروف التي تنطق ويكتب رمز غيرها من الحروف كالالف في رمى ، ولهذا السبب اصبح من المحتمل للكلمة العربية كما يمثلها نظام الاملاء ان تكون عرضة للخطأ في النطق ومن ثم يتوقع طالب المعجم حين يكشف عن معنى الكلمة ان يبدأ المعجم بان يحدد له طريقة نطقها مادام النظام الاملائي لايصل الى هذه الغاية (٢١). وهذا مما لايجده .

وكذلك مصطلح التشديد في ظاهرة الادغام يدل على الفرق الواضح بين النطق والكتابة فنحن نضع علامة التشديد فوق الحرف المراد تشديده تعبيرا عن الصوت الناتج مشددا ... ومعنى هذا ان الصوت الموضوع عليه مثل هذه العلامة يستغرق حوالي ضعف الزمن الذي يستغرقه نفس الصوت دون تشديد وكأن الصوت المشدد يعبر عن صوتين متتاليين من نفس النوع أي صامت طويل (٢٢) .

ولعل بعض المعجميين ادركوا هذا الامر وصعوبته أي (طريقة النطق) فتجاوزوه ، بوصف حركات الكلمة ومدها واعجام الحروف اواهمالها ، او قياس كلمة على كلمة اخرى اشهر منها في الاستعمال فتجعل الكلمة كالميزان الصرفي للكلمة المشروحة(٢٣).

. الرسم : واذا عرف رسم الكلمات بالشكل الصحيح فان ذلك من شانه يقود الى معرفة البناء ، ومن ثم المعنى ، وعدمه يحدث نوعا من اللبس كما بينا ، والواقع ان المعجمات القديمة لم تسلم من هذا اللبس الذي ترتب على غياب رسم الكلمات وبيانها بالدقة المطلوبة لاسيما وان للكلمة مسيرتها التاريخية ، اذ لها نطقها ورسمها الذي قد يصيبه نوع من التغيير والانحراف عن حقيقته الاولى ، نتيجة للتطور اللغوي الذي تفرضه طبيعة اللغة(صوتا وصرفا ونحوا) ، ومن ثم ينعكس اثره في رسم الكلمة .

ومن الاعتبارات الصرفية التي اغفلها المعجميون في رسم الكلمات الافعال المعتلة ومايطرأ عليها ، فمثلا (غزا وجزى)، يقول تمام حسان : ((على المعجم في هذه الحالة ان يكون مظنة من مظان الاجابة على كيفية كتابة كلمة ما فيقدم هذا العون لمن لايعرف مايختفي خلف هاتين الالفين من اعتبارات صرفية ، ومثل ذلك يقال في الكلمات التي تشتمل على الهمزات التي يختلف موضعها من الصورة الكتابية للكلمة بن الافراد والكتابة على الف او واو او ياء فعلى المعجم ان يكون ايضا مظنة الوصول الى هجاء هذه الكلمات))(٢٤). واعتقد ان اصحاب كتب لحن العامة قد تنبهوا الى ذلك وتداركوه .

. الوزن : صحيح ان اصحاب المعاجم اشاروا في بعض مواردهم الى الوزن بالمثال او الشرح ، لكنهم في كثير من المواضع لم يصرحوا بنوع البناء وعلى أي وزن هذه الكلمة او تلك لاسيما وان ((انعزال الكلمة في المعجم قد يكون بيئة صالحة للبس في معناها فعلى المعجم ان يعطيها من طرق الشرح مايوضح من معناها الصرفي))(٢٥).

فالكثير من الكلمات هي من الصيغ المحايدة أي المشتركة في صيغة محددة ((كفاعل لصفة الفاعل والامر من فاعل ،وفعل للصفة المشبهة والمصدر وفعيل لصيغة المبالغة ومعنى المفعول ،وافعل للفعل الماضي وصفة التفضيل والصفة المشبهة))(٢٦) . وهذا مما غاب في كثير من موارد المعجم .
فضلا عن هذا التحديد له دوره في العمل النحوي ، فاذا عرفنا ان هذه الصيغة هي اسم فاعل فهي بحاجة الى اسم مفعول واذا كانت فعل امر فهي تلزم مفعولا به .وهكذا يسري الامر على الصفة المشبهة او افعل التفضيل وغيرها من الصيغ.

وهكذا بقية الصيغ فلكل منها عملها النحوي ، وهو امر لم يلتفت اليه في كثير من مواطن العرض المعجمي عند اللغويين . لعدم تحديدهم نوع البناء وقيمته الخلافية عن الصيغ الاخرى.

ومما يؤخذ عليهم ايضا ولعهم بفكرة الاصل ، اذ جعلوا مداخل عرض المادة قائمة على الاشتقاق أي بذكر الاصل الاشتقاقي ،وهو وزن الكلمة المراد شرحها ، وهذا فيه من الصعوبة امر عسير على المتعلم وحتى على المختص في بعض الاحيان ،فاذا اريد البحث عن معنى كلمة في معجم معين ، لابد من معرفة اصلها اولا .ليعثر على معانيها فيما بعد . يقول تمام حسان : ((من اراد ان يتناول لفظا معينا فعليه ان يكون عالما بالبنية الاصلية وزوائدها وصيغتها الصرفية الى غير ذلك من الامور التي لايعلمها الا المتخصصون ، وبذلك تقل اهمية المعجم حيث يصعب على المبتدئين وانصاف المتعلمين البحث فيه))(٢٧)،

وهو رأي لم يلق قبولا عند بعض الدارسين : ((ان الاشتقاقات لم توجد من العدم وانما اشتقت من اصول مفرداتية فالمادة الاساسية لمادة (ضارب)مثلا هي المصدر(ضرب) او الفعل (ضرب) فالاشتقاق صورة ثانية للمادة الاولى لكثرته وشيوعه اما ان يصيب دلك المعاجم بالصعوبة والتعقيد فهناك معجمات مختصرة ومبسطة يرتادها المتعلمون وناشئة المتادبين ،اما المعجمات الكبيرة فلتترك لاهل الخبرة والعلم بها ومن جانب اخر فان جعل المداخل معتمدة على الاشتقاق يعطيها كثرة في عدد المواد فيتغلب على قلة المداخل في اللغة العربية))(٢٨) . وهذا فيه نظر فليس كل المواد الاشتقاقية يمكن معرفتها بسهولة كضارب المذكورة في المثال فبعض المفردات يلبس في معرفة اصلها ، لانها من المشترك الذي تتساوى فيه المعاني، اما الرجوع الى المعجمات المختصرة وترك المعجمات الكبيرة لاهل الخبرة ، وان كان في ذلك دعوة تيسيريه الا انه يقطع التواصل مع
التراث وثراءه المتنوع ، وفي الاعتماد على الاشتقاق وتغليب كثرة المواد الداخلة فيه ، مجال الى الاضطراب والتشتت في الترتيب ،وهو ماأكده بعض الباحثين.((لقد درجت المعاجم العربية على جعل حروف المادة هي المدخل ثم تعدد الكلمات الداخلة تحتها من غير ترتيب وبلا قاعدة محددة لهذا التعدد))(٢٩) .

اما مايؤخذ على المعنى في العمل المعجمي :

ـ الابهام : وهو كثير في المعجم ، اذ لايلتفت الى المعاني المتعددة للمفردة ومايحيط بها من ظلال هامشية ، بل يكتفى بابسط المتعلقات التي لاتكشف عن المراد من المفردة المبسوطة للشرح . وهذا راجع الى عدم البحث في استعمالات هذه الكلمة او تلك من خلال الشواهد القرآنية او الشعرية او الامثال او الحكم مما يقود في النهاية الى التشكيك في صحة صدورها من العرب ، قال الدكتور رمضان عبد التواب مما يؤخذ على المعاجم هو ((قصورها في الاستدلال على المعنى بالشواهد احيانا فهي على الرغم من غناها بالشواهد .. فيها الكثير من المواد التي تخلو من الشواهد خلوا تاما))(**٣٠**).واذا خليت من الشواهد تكون في معرض الغموض والابهام على المتلقي الذي يبحث عن معناها .

ومما يزيد الابهام في المعجم ايضا انه يعتمد في تحديد المعنى المعجمي على الكلمات نفسها أي ان يحاول تحديد معاني الرموز برموز اخرى قد تكون قاصرة على اداء مثل هذا العمل (**٣١**)، ولعل هذه المنهجية متاتية من عدم مراعاة الحمولة الدلالية التي تنوء بها بعض الكلمات ، عند بعض اصحاب المعاجم ،((فالناظر في اللغة التي تستعملها المعاجم العربية لشرح الالفاظ والى الطريقة التي تستعمل بها يحس بالحاجة الى جهد يبذل لدراسة هذه اللغة حتى يتم الانتفاع بالمعاجم))(**٣٢**) .

اما اغفال الملحظ الدلالي للكلمة فذلك وافر في المعجم وهو من شانه ان يضفي ابهاما على الكلمة ،حتى لايعرف المقصود منها ، فلكل كلمة مجالاتها الدلالية الخاصة بها فبعضها يستعمل في موارد التعميم او التخصيص او النقل ، او قد تطلق الكلمة ذات الدلالة العامة على معنى خاص كالالفاظ الاسلامية ،او ينتقل بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضيق الى دلالة اعم واوسع منه كالبأس والورد وغير ذلك ، واما نقل الدلالة وتحويلها فيجري عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علاقة دلالية معينة كاسماء الالوان واعضاء الجسم واسماء الحواس (**٣٣**). وهذا مما غاب في كثير من صفحات المعجم .

. قصور العبارة : وهذا مما يبرز بوضوح للمتفحص في عمل المعجميين ، اذ تكون العبارة قاصرة عن ايفاء المطلب وهو ايضاح معنى المفردة فقد يكتفى بذكر مايخطر على الذهن من معنى للمفردة المراد شرحها او اطلاق معان منقولة او ممن تعورف عليها دون التمحيص او النقد ، واحيانا اغفال الاكتناز الدلالي الذي تحمله الكلمة من معان متعددة ، فيأتي الشرح بما اشتهر من معنى لهذه اللفظة او تلك ومجافاة المعاني الاخرى.

وقد تعتمد وسائل ايضاح قد تثير لبسا او خللا في معرفة المعنى المراد ، من ذلك انه يعمد الى البيان أي بيان معنى الكلمة بالمثال او النقيض اوقول بعضهم ، او خلاف وغير ذلك وهذه كلها في بعض الموارد قد تجانب المعنى او تفقد الصواب في الوقوع عليه ،وهو امر دفع بعض الباحثين الى القول ((وفي الحق أن كثيراً جداً من الألفاظ في المعاجم قد أهمل شرحها إهمالاً شنيعاً فجاءت دلالتها غامضة أو مبتورة وبعدت عن الدقة التي هي من أهم صفات المعجم الجيد)).(**٣٤**).

(٣) الانفصال اللغوي : تشكل الذهن اللغوي العربي على اساس ادراك الترابط بين مستويات اللغة ،اذ يحاول في كثير من اجرائياته ان ينفتح ويوصل مكون بآخر ، لا على اساس الاعتباط ، بل عن قصد ودلالة في اظهار هذا التداخل .

والدليل ان اغلب المصنفات الاولى اتسمت باظهار هذه الحقيقة أي اشراك المكون اللغوي (صوتا وصرفا ونحوا ومعجما) منهجا ،وصولا الى المعنى ، باختلاف اشكال هذا التواصل وطرائقه عند اللغويين او النحاة او البلاغيين.

والمتتبع للمصنفات الاولى يلحظ هذا البسط والتسلسل في معالجة مظاهر اللغة المشار اليها ، وبشكل دقيق يصل احيانا الى البحث في جزئيات كل منها ، وهو امر يشير صراحة الى الاصالة والاتقان في تقديم هذا المنجز.

الا ان الذي يؤخذ على هذه الجهود هو ضآلة الاشارات الواردة في مصنفاتهم الى طبيعة التلازم بين انظمة اللغة وعدم انفصال احدها عن الاخر تحليلا ، لامنهجا فحسب كما اظهروه بالتناول في مؤلفاتهم ، وهو امر حدا ببعض الدارسين المحدثين الى تلمس تلك الصفة وتشخيصها بدقة ،أي عدم الاعتناء باظهار ذلك الترابط بين مكونات اللغة عند القدماء ، ((نعم اننا لاننكر ادراكهم لنوع من الارتباط بين هذه المستويات وهو كونها تخدم غرضا رئيسا واحدا ، هو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف ، ولكن الارتباط الذي نعنيه هنا هو ان علوم اللغة ومسائلها العامة لاتعدو ان تكون جوانب لشيء واحد او حلقات في سلسلة واحدة ، وهي بهذا المعنى تستلزم امرين هامين ،اولهما انه لايجوز الفصل بين هذه الفروع فصلا ينبئ عن استقلال أي واحد منها والاكتفاء به في معالجة اية قضايا لغوية ..وثانيهما ضرورة اعتماد كل فرع على الاخر وحتمية الالتجاء الى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها في معالجة قضايا الفروع الاخرى وتوضيحها))(**٣٥**).

وقال آخر : ((ان من النادر ان نجد في كتب النحو القديمة من يشير الى الارتباط بين ظاهرة نحوية واخرى صوتية مع ان الكثير من ظواهر النحو لايمكن تفسيره الا على اساس صوتي ، وكذلك الصرف بل هو اشد التصاقا من النحو بالاصوات ونظرياتها ونظمها))(**٣٦**).

وهذا لايعني عزل المعجم عن هذه الانظمة اللغوية وعدم ترابطه معها ،كونه ((حشدا من الكلمات المفردة التي تبدو في صورة رصيد يجري الانتفاع به في الاتصال بمعونة النظم الثلاثة أي الاصوات والصرف والنحو)) (**٣٧**) ، بل العكس ان مافي المعجم يمد اللغة بمادة عملها ،وهذا العمل قوامه الكلمات التي لايمكن ان يقوم نظام من دونها ، وعلى حد تعبير الدكتور تمام حسان : ((المعجم هو الثقب الاسود الذي يبتلع نظامي الاصوات والصرف ففي عنوان المادة المعجمية يتمثل اصل الوضع واصل الاشتقاق ..ثم تأتي الكلمة المفردةومايتصل بها من جمع ان كانت اسما او من تعدية او لزوم ان كانت فعلا مع ضبط حركاتها ومدودها)) (**٣٨**)، وبذلك يكون التوجيه المعجمي سبيلا الى اظهار التماسك اللغوي بين المستويات اللغوية ومدخلا في فاعلية انتاج الدلالة،لا على نحو التسلسل الدارج في دراستها بل على نحو الوحدة اللغوية بعينها .

من هنا كان تجاوز هذا الترابط المعجمي مع المستويات اللغوية الاخرى او مايمكن ان نسميه (بالانفصال اللغوي) مأخذا على صنيع المعجميين في بعض تطبيقاتهم ، لاسيما ان اغلب الذين ابدعو في مجال المعجم هم ممن عرفوا باجتهاداتهم اللغوية كالخليل والازهري وابن سيدة وغيرهم.

وبما ان هذا التشكل اوالتداخل المعرفي في ادراك العلاقة الترابطية لم يكن غائبا عن اذهانهم بفارق التباين والدقة في التحديد بين واحد واخر ، يمكن القول ان ولعهم بالاسس النظرية . ذات الصلة بالمستويات اللغوية الاخرى . في بناء المعجم سببا في انغلاق الشاهد التطبيقي وعدم انفتاحه على متعلقاته من الصوت او الصرف او النحو او الدلالة .

واذا اريد اظهار تلك الاسس النظرية الترابطية يمكن ان نقول انها تتمثل بمحورين .

. فكرة الاصل والفرع : بما ان العقل المنتج لتلك المعرفة اللغوية هو عقل واحد أي قائم على تفكير متشابه ، نرى ان هذه الفكرة أي (الاصل والفرع) قد تسربت من النحو الى المعجم ،فظهرت فكرة اعتماد الأصل في الذكر للمفردة وان اعتمد نظام التقليب او غيره في البسط لمعاني هذه المادة اللغوية او تلك ، فالمتتبع يلحظ ذلك جليا في المعجم ، بعبارة والاصل في ذلك كذا ، او ان تذكر المادة اللغوية ثم يؤتى بعد ذلك باشكالها المختلفة من الاشتقاقات او التقليبات ، لا لمبرر سوى نزعة التلاقح الفكري الذي اسست عليه علوم اللغة ، وتم الانطلاق من خلاله الى تفسير الكلام ومبادئه .

. فكرة المستعمل والمهمل : لعل مقياس جمع المادة اللغوية له دخل بهذه القضية ، فالذي خرج عن اطر الضوابط التي وضع بشانها الاساس اللغوي ، تم اخراجه عن دائرة الاستشهاد ومن ثم وسمه بالمهمل تارة او الشاذ الذي لايعتد به ، وغير ذلك .

وهو السبيل الذي التزمه اصحاب المعجم ، فما ذكروه فهو من المستعمل وما لم يستشهد بذكره فهو من المهمل ، وهذا المبدأ هو مانص الخليل عليه صراحة حين اعتمد نظام التقليب وذكر ان هذا مستعمل وغيره مهمل . وان كان في هذا الاطار بعض المآخذ التي تفوت على مستعملي اللغة كثيرا من الالفاظ التي ادخلت ضمن دائرة المهمل ، وهي مستعملة في كلام العرب الذي لم يعتد به في نظر بعض علماء اللغة .

اما مواضع الانفصال اللغوي في المعجم ، ومدى غموض المعنى المنتج ، نتيجة اهمال متطلبات التداخل اللغوي ، الذي ينطلق من خلال المفردة وينفتح على مسارات البنية والتركيب . فاعتقد اننا قد اشرنا الى مزالق المعجميين فيما يتعلق بالمبنى والمعنى ، فلم يبق سوى ايضاح غياب التوجيه النحوي من خلال شرح المفردة ومتعلقاتها في المعجم . وهذ مما لايحتاج الى اثبات فهناك الكثير من الاشارات المعجمية اغفلت الاشارة الى نوع الفعل او الاسم وعلاقة ذلك بعمله النحوي ، كأن يكون الفعل مبنيا للمعلوم ام المجهول ، لازما ام متعديا ،صحيحا ام ناقصا، وغير ذلك ، والاسم كذلك فله متعلقاته من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، ولا يعمل ألا على وفق مبدأ التضام والتجاور ، ويجري في حركاته تابعا للذي قبله . وهذا مما لم يلحظ في بعض موارد الشرح والتعيق لديهم.

هوامش البحث:

(١) المزهر : السيوطي:١/٢١

(٢) فقه اللغة:عبد الواحد وافي:١٢٧، ١٢٨.

(٣) الاحكام في اصول الاحكام:الآمدي:١/٣٠

(٤) الخصائص:ابن جني:١/١٧٢.

(٥) فقه اللغة :وافي:١٧٢.

(٦) قطوف من ازاهير العربية : نادية رمضان:٦٠.

(٧) فقه اللغة : وافي:١٧٣، وينظر :في اللغة العربية وبعض مشكلاتها: انيس فريحة:١٣١.

(٨) قطوف من ازاهير العربية : ٦٠

(٩) المزهر:٢/٣٥٣.

(١٠) م، ن:٢/٣٥٣

(١١) التهذيب : الازهري:١/٩٣

(١٢) فقه اللغة وعلم اللغة:محمود سليمان :٣٧٨.

(١٣)فقه اللغة : وافي:١٦٩

(١٤)م،ن:١٧٤،١٧٥.

(١٥)المعجم الوسيط: ابراهيم انيس وآخرون:١/٩

(١٦)فقه اللغة :وافي:١٧٤.

(١٧)بحوث ومقالات في اللغة : رمضان عبد التواب:١٤٦،١٤٧.

(١٨)الكلمة دراسة لغوية معجمية:حلمي خليل:١١١

(١٩)بحوث ومقالات في اللغة:١٤٨.

(٢٠)في الصناعة المعجمية: ابراهيم السامرائي:٤١٢

(٢١)اللغة العربية معناها ومبناها:٣٢٦

(٢٢)الكلمة دراسة لغوية معجمية:٧٩

(٢٣)اللغة العربية معناها ومبناها :٣٢٦، وينظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية:٨٣.

(٢٤)م،ن:٣٢٧.

(٢٥)م،ن:٣٢٧.

(٢٦)م،ن:٣٢٧.

(٢٧) المعجم العربي نشأته وتطوره: حسين نصار:١/٣٠٥، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٨٦.

(٢٨)قطوف من ازاهير العربية :٦١

(٢٩) المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/٣٠٥، ٣٠٦.

(٣٠)بحوث ومقالات في اللغة :١٤٧.

(٣١)الكلمة دراسة لغوية معجمية:١١٠

(٣٢)المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث: محمد ابو الفرج: ١٠١

(٣٣) الكلمة دراسة لغوية معجمية:١١٧، وينظر: علم اللغة المعاصر:يحيى عبابنة ،آمنة الزعبي:٨٣، ٨٤.

(٣٤)دلالة الالفاظ : ابراهيم انيس:٢٤٩.

(٣٥)التفكير اللغوي بين القديم والجديد:كمال بشر:٢٨٥.

(٣٦)المنهج الصوتي للبنية العربية:عبد الصبور شاهين:٩.

(٣٧)مقالات في اللغة والادب : تمام حسان:٢/٨٧

(٣٨) م،ن:٢/٩٠، ٩١.

خاتمة البحث

*اسفر البحث عن اضطراب المنهج في التعاطي مع المفردة ، عند المعجميين ، نتيجة التقليد في العمل او بسبب حصر البحث في بعض الجوانب على حساب اخرى ، مما افرز ذلك المنحى .

*لم يسلم المنهج من بعض التراكمات التي شابته عن قصد او غير قصد ، مما ولد بالتالي ، ضخامة المعجم و اكتنازه بكثير من الوافد والحشو والتكرار في كثير من المواضع .

* توسع الاضطراب في المنهج ، باشكال مختلفة ابرز ماتتضح ، في الخلط بين الفصحى والعامية ، وشيوع التصحيف والتحريف ، وذكر الشواهد المجهولة المعنى ، واصطناع الامثلة، واهمال التطور الدلالي .

*الالتزام بقواعد التقنين اللغوي ،في معايير الجمع ، حيث التقيد بأطر الزمان والمكان والقبيلة ، فكان ان حرم المعجم من كثير من المفردات والشواهد ، لابل حتى فقدان معيار التطور الدلالي للكلمة . سوى ماالتفت اليه الزمخشري في الاساس.

*عدم الاكتراث بمسألة المبنى والمعنى في بعض المعاجم ، اذ يصعب على القارئ معرفة متعلقات المبنى ، ومايرتبط به من معنى .

*فمن حيث المبنى اهملت بعض المعاجم ، الاشارة الى شكل الكلمة وكيفية نطقها او بيان رسمها ، فضلا عن تحديد وزنها، وان كانت بعض المعاجم المتأخرة تلافت ذلك ، واشارت الى مايسد ذلك بالمثال او الشكل او الشاهد .

*ومن جانب المعنى كان هناك ابهاما في الشرح ، اذ لايتضح المراد من المقصد ، نتيجة اغفال الشاهد الموضح للمعنى ، واحيانا يكون سبب ذلك الابهام اللمحة السريعة في الشرح من دون بيان المعاني المتعددة التي تحملها الكلمة ، او ذكر المجالات الاخرى التي يمكن ان تستعمل فيها هذه الكلمة او ذلك المصطلح.

*غياب الترابط اللغوي في الشرح ، فالمعروف ان الكلمة ذات صلة بمستويات اللغة من الصوت والصرف والنحو والدلالة، وهذا مما يندر في اشارات بعض المعجميين ،اذ لاتتضح الصلة بين الكلمة واصواتها ، هل انها مما يستحسن او مما ينفر منه السمع او غير ذلك .

*لوحظ الانفصال اللغوي بين الكلمة وذكر مايتعلق بمبناها ، كما اشرنا، وكذلك عدم انفتاح الشرح بما يتعلق بالمفردة بالتوجيه النحوي فكثير من المعاني النحوية يقوم على هيأة تحديد الكلمة ، فضلا عن التضام الذي يقوم على تراصف الكلمات فيما بينها على وفق اسس معلومة ، وهذا مما غاب في توجيهات بعض المعجميين.

مظان البحث

*الاحكام في اصول الاحكام ، الآمدي، تحقيق ابراهيم العجوز،دار الكتب العلمية بيروت ،ط١ ، ١٩٨٥.

*بحوث ومقالات في اللغة ، د، رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط٢، ١٤٠٨، ١٩٨٨.

*التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د، كمال بشر ،دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة،٢٠٠٥.

*تهذيب اللغة ، الازهري، علق عليه ، عمر السلامي ،وعبد الكريم حامد ،دار احياء التراث العربي ، بيروت ،ط١ ، ١٤٢١.

*الخصائص ، ابن جني، تحقيق ،عبد الحميد الهنداوي،منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،ط٢٠٠٣،٢.

*دلالة الالفاظ ، د، ابراهيم انيس ، بغداد ، ١٩٦٦.

*الصحاح ، الجوهري،تحقيق ، احمد عبد الغفور عطار، القاهرة ، ١٩٥٦.

*علم اللغة المعاصر ،د، يحيى عبابنه ،د، امنه الزعبي، دار الكتاب الثقافي ، الاردن ، ١٤٢٦.

*فقه اللغة ،د، علي عبد الواحد وافي ،دار نهضة مصر ، القاهرة ،ط٧، ١٩٧٣.

*فقه اللغة وعلم اللغة ، د،محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،ط١، ١٩٩٤.

* في الصناعة المعجمية ، د، ابراهيم السامرائي،دار الفكر ، عمان ،ط١، ١٩٩٨.

* في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ، د، انيس فريحة،دار النهار للنشر ، بيروت،ط١، ١٩٦٦.

*قطوف من ازاهير العربية ، د، نادية رمضان ،دار الوفاء مصر ،ط١ ، ٢٠٠٦.

* الكلمة دراسة لغوية معجمية ،د، حلمي خليل،دار المعرفة الجامعية ، مصر ،ط٢، ١٩٩٢.

*اللغة العربية معناها ومبناها ، د، تمام حسان ،عالم الكتب القاهرة،ط٤، ٢٠٠٤.

*المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ،د، محمد ابو الفرج، دار النهضة العربية ، مصر،ط١، ١٩٦٦.

* المعجم العربي ، نشأته وتطوره، د، حسين نصار،دار مصر للطباعة،ط٤، ١٩٨٨.

*المعجم الوسيط ، ابراهيم انيس وآخرون، القاهرة،ط٢، ١٣٩٢.

* مقالات في اللغة والادب، د، تمام حسان ،عالم الكتب ، القاهرة،ط١ ، ٢٠٠٦.

* المنهج الصوتي للبنية العربية،د، عبد الصبور شاهين،بيروت،١٩٨٠.